

## دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على مؤسسات السوق المالية السعودية

الصادق محمد سالم الطيب

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والتمويل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

drsadig11@yahoo.com

<https://orcid.org/0009-0006-1174-2669>

### ملخص الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية، حيث تم جمع البيانات من مصادر مختلفة، مثل التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن هيئة سوق المال، والتقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن تداول السعودية. وقد تم تحليل هذه البيانات من خلال الأدوات الإحصائية والتحليلية المناسبة، حيث استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حدة من بين المتغيرات الآتية: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، كما استخدمت أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر جميع هذه المتغيرات مجتمعة على معدل تغطية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين العوامل موضع الدراسة ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، كما أكدت نتائج الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجميع العوامل موضع الدراسة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. واستناداً على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تقوية وتعزيز مستوى كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وضرورة دعم كفاءة واستقرار النظام المالي

للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.  
الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل تغطية كفاية رأس المال.

## **An analytical study of the factors affecting capital adequacy for institutions operating in securities activities: An applied study on the Saudi Stock Exchange Institutions**

**Alsadig Mohammed Salem Altayeb**

Associate Professor, Department of Economics and Finance, College of Business Administration,  
Taif University, Saudi Arabia

[drsadig11@yahoo.com](mailto:drsadig11@yahoo.com)

<https://orcid.org/0009-0006-1174-2669>

### **Abstract**

The primary objective of this study is to identify the factors affecting the capital adequacy ratio (CAR) of institutions operating in securities activities in the Saudi Stock Exchange. To achieve this objective, the study adopted an analytical methodology, collecting data from various sources, such as statistical reports and bulletins issued by the Capital Market Authority (CMA) and annual statistical reports issued by the Saudi Stock Exchange (Tadawul). This data was analyzed using appropriate statistical and analytical tools. The study used a simple linear regression approach to determine the impact of each independent variable separately from the following: (credit risk, market risk, financial leverage measured by (total debt to total assets ratio), financial leverage measured by (total debt to total equity ratio), return on assets, and return on equity) on the CAR of institutions operating in securities activities in the Saudi Stock Exchange. It also used a multiple linear regression approach to determine the combined impact of all these variables on the CAR of institutions operating in securities activities in the Saudi Stock Exchange. The study

reached several results, the most important of which are: the existence of a strong statistically significant direct correlation between the factors under study and the capital adequacy coverage rate of institutions operating in securities activity in the Saudi Stock Exchange. The results of simple linear regression and multiple linear regression also confirmed the existence of a positive statistically significant effect of all the factors under study on the capital adequacy coverage rate of institutions operating in securities activity in Saudi Stock Exchange. Based on these results, the study recommended the necessity of strengthening and enhancing the level of capital adequacy of institutions operating in securities activity in the Saudi Stock Exchange, and the necessity of supporting the efficiency and stability of the financial system of institutions operating in securities activity in the Saudi Stock Exchange.

**Keywords:** Credit Risk, Market Risk, Financial Leverage, Return on Assets Rate, Return on Equity Rate, Capital Adequacy Coverage Rate.

### المقدمة

تُعتبر المخاطر من العناصر المهمة التي تعتمد عليها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك لارتباطها القوي بالعائد (لعصامي: 2021، 183)، كما تُعد من العوامل المؤثرة على سوق الأوراق المالية. ولذلك فإن القدرة على فهم وقياس وإدارة مخاطر الاستثمار في السوق المالي بصورة صحيحة يُعتبر أمر جوهري لتحقيق عوائد ملائمة (حشايثي: 2018، 401). ويمثل التنبؤ بالمخاطر المالية التي تواجهها الشركات بصورة عامة والشركات المدرجة في السوق المالي على وجه الخصوص صعوبات كبيرة تعترض المتعاملون فيها، لذا يجب اتخاذ القرارات المالية الرشيدة لتجنب هذه المخاطر، وهنا تبرز الحاجة إلى تقدير حجم المخاطر المالية وقياس أثرها على الأداء المالي (بضياف وآخرون: 2014، 239).

يُشكل السوق المالي آلية يتم من خلالها شراء وبيع وتبادل الأصول المالية، والتي تُعرف بأنها عبارة عن تعهدات والتزامات بمقابل دخل في المستقبل، وتشمل هذه الأصول العملات والأسهم والسندات وغيرها (عبد الحكيم: 2015، 132). ومن ناحية أخرى تمثل الأسواق المالية المصدر الأساسي لاقتصاديات دول العالم نظراً للدور الذي تقوم به في ربط الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي مع الوحدات الاقتصادية

ذات العجز المالي بواسطة مجموعة من الأدوات المالية التي تمثل العديد من الفرص الاستثمارية للمستثمرين وتحقق لهم فرصة اختيار المجال الذي يتفق مع اتجاهاتهم بخصوص العوائد والمخاطر (سبيتي: 2018، 142). ويُمارس الوسطاء الماليون دوراً مهماً في هذه الأسواق وذلك من خلال القدرة على تعبئة وتجميع الأموال من وحدات الفائض المالي وتوفيرها إلى وحدات العجز المالي، وذلك من خلال توفير بدائل مختلفة بأجال استحقاق مختلفة، والحد من عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة المعاملات (عبد الجواد، 2021، 287).

أكدت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية على أهمية تمكين العملاء من فهم المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية، حيث نصت المادة الثانية والأربعون، الفصل الرابع، الباب الخامس، من لائحة مؤسسات السوق المالية على ما يلي: "يجب على مؤسسات السوق المالية عدم التعامل، أو تقديم المشورة، أو طرح ورقة مالية، أو توزيع وحدات صناديق الاستثمار، أو الإدارة لحساب عميل، أو الحصول على ضمان لحسابها من عميل، ما لم تكن قد اتخذت خطوات معقولة لتمكين العميل من فهم المخاطر المتعلقة بنوع الصفقة التي سيبرمها. ولتمكين العميل من فهم المخاطر، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تأخذ في الاعتبار الآتي: المستوى التعليمي والمعرفي للعميل (حيثما ينطبق)، المجال العملي للعميل، خبرة العميل في أسواق الأوراق المالية ومدتها وطبيعتها" (هيئة السوق المالية: 2024، 41). كما اهتمت الهيئة بالكفاية المالية لمؤسسات السوق المالية حينما اعتمدت قواعد الكفاية المالية المعدلة بتاريخ 10 / 09 / 1444هـ الموافق 01 / 04 / 2023م، بغرض تعزيز ودعم استقرار مؤسسات السوق المالية، وتنظيم وتطوير هذه المؤسسات وتعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية بها. ومن أهم التعديلات فيها تحديث متطلبات الكفاية المالية لمزاولة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث متطلبات الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز، وتحديث طريقة حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال وتسهيل متطلبات الكفاية المالية لأنشطة إدارة الاستثمارات والترتيب وتقديم المشورة بما يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة. الجدير بالذكر أن هيئة السوق المالية بدأت في تطبيق قواعد الكفاية المالية على جميع المؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية منذ العام 2013م، بغرض تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والحد من المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات (هيئة السوق المالية: [https://cma.org.sa/Market/NEWS/Pages/CMA\\_N\\_3262.aspx](https://cma.org.sa/Market/NEWS/Pages/CMA_N_3262.aspx)). من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

## مشكلة الدراسة

تتكون الأسواق المالية من مؤسسات تهتم بإصدار وتداول الأوراق المالية، وفيها يتم بيع وشراء الأوراق المالية وتحتمل عملياتها الأرباح والمخاطر (العامري، 2013م). وبذلك تقوم هذه الأسواق بدور مهم في تطوير وتنظيم طرق التمويل المختلفة، وتوفير التمويل بالحجم المطلوب في ظل كفاءة المعلومات، ولكن هذه الوظيفة مرتبطة بعدد من المخاطر التي تؤثر على معدل العائد المطلوب وعلى القرارات الاستثمارية (البتانوني والغاوي: 2015، 8-9). إذ أن الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في الأوراق المالية على وجه الخصوص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر كثيرة، مما يؤدي إلى تخوف المستثمرين الحاليين والمرتقبين في الأسواق المالية من استثمار أموالهم في تلك الأسواق (إبراهيم، وبخيت: 2019، 42). فالمشاركون في الأسواق المالية يواجهون أنواع مختلفة من المخاطر، وهذه المخاطر تنشأ عن احتمال مباشر بحدوث خسارة بسبب عقد صفقة، أو اعتماد وضع مالي أو استثماري معين. فمن المحتمل أن يواجه المستثمرين خسارة ناتجة عن المعاملات غير العادلة بواسطة الوسطاء الماليين أو بواسطة مصدري الأوراق المالية وغيرهم من المستثمرين، أو قد يتعرضون لمخاطر الائتمان والتي تحدث بسبب فشل مصدري الأوراق المالية عن سداد المبالغ المستحقة للمستثمرين، أو فشلها عن سدادها في تاريخ استحقاقها (علام وعز الدين: 2016، 158). وهناك أساليب مختلفة للحماية من المخاطر المالية التي تحدث بسبب التقلبات غير المرغوب فيها في الأسعار، وبالرغم من أن هذه المخاطر تمثل ظاهرة سلبية إلا أن فهمها يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (عزام وآخرون: 2022، 2). وتعد مؤشرات كفاية رأس المال من الأساليب المهمة للسلامة المالية والتي تُنبه عن أي مخاطر يواجهها القطاعين المالي والمصرفي، وتعكس طبيعتهما ومدى استقرارهما (المرشدي وشهيد: 2022، 645). ومن ناحية أخرى فإن هذه المؤشرات توضح مدى قوة ومثانة المؤسسات المالية في التصدي للصدمات التي تؤثر على بنود ميزانياتها العمومية، وتظهر أهميتها في أنها تهتم بمختلف أنواع المخاطر المالية التي تعترض المؤسسات المالية. وهذه المؤشرات لا تحسب المخاطر داخل بنود الميزانية فقط بل تتجاوزها إلى بنود خارج الميزانية، كالمتاجرة في المشتقات (الخاقاني والبديري: 2018، 36).

تشير مراجعة الدراسات السابقة إلى وجود اهتمام متزايد بالعوامل المؤثرة على كفاية رأس المال وأكدت بعض هذه الدراسات -والتي أُجريت في بيئات اقتصادية مختلفة- على وجود عدد من العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي: دراسة (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011)؛

؛AL- Tamimi & Fakhri, 2013 ؛Abusharba et al., 2013 ؛Yuanjuan and Shishun, 2012  
؛AL- Fawwaz & Alrgaibat, 2015؛ الحريث وحزوري، 2018؛ عبد المنعم ومكاوي، 2018؛ صونيا  
وعديلة، 2022). وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي الآتي:  
ما العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية  
بالسوق المالية السعودية؟، وتتفرع منه الأسئلة الآتية:  
1. ما أثر مخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق  
المالية بالسوق المالية السعودية؟  
2. ما أثر مخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق  
المالية بالسوق المالية السعودية؟  
3. ما أثر الرفع المالي على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق  
المالية بالسوق المالية السعودية؟  
4. ما أثر معدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة  
نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية؟  
5. ما أثر معدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في  
ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية؟

### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات  
العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وتتفرع منه الأهداف الآتية:  
1. توضيح أثر مخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط  
الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.  
2. بيان أثر مخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط  
الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.  
3. قياس أثر الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون /إجمالي الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال  
للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

4. تحديد أثر الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون / حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
5. إظهار أثر معدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
6. تحليل أثر معدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

### أهمية الدراسة

تُعتبر كفاية رأس المال من المؤشرات المالية المهمة التي تهتم بقياس الاستقرار المالي للمؤسسات المالية المختلفة، وتوضح مدى قدرة هذه المؤسسات على مواجهة المخاطر المحتملة. ومع تزايد التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه المؤسسات والأسواق المالية، أصبحت الحاجة ماسة لدراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في هذه المؤسسات، ومن هذا المنطلق نبعت أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية وذلك على النحو الآتي:

- **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تساهم في تعزيز فهم الإطار النظري المرتبط بمفهوم كفاية رأس المال والعوامل المؤثرة فيها، وذلك عن طريق تحليل العلاقة بين مجموعة من العوامل مثل (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. كما تساهم الدراسة في إثراء الجانب الأكاديمي من خلال سد الفجوة المعرفية في الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك من عن طريق توفير أدلة تطبيقية حديثة من بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية حول العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وبالتالي يُستفاد منها في إجراء الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بكفاية رأس المال خصوصاً في ظل ندرة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع في ظل بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في توفير نتائج تساعد المتعاملين في الأسواق

المالية والمهتمين بها في معرفة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، ومن ثم تقييم قدرة هذه المؤسسات على مواجهة المخاطر المالية والحد منها.

### فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واستناداً على مشكلتها تمت صياغة الفرضيات الآتية:

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لجميع العوامل موضع الدراسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون / إجمالي الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون / حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- **الفرضية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

• الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

### حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على معرفة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وذلك للوقوف على أثر هذه العوامل على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، خلال الفترة (2018م - 2022م)، وتم اختيار هذه الفترة لأنها تتميز بتوفير بيانات مالية معتمدة وكافية تسهم في إجراء تحليل يساعد في معرفة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية قبل اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدلة بواسطة هيئة السوق المالية في العام 2023م. ومن ناحية أخرى فإن هذا اختيار هذه الفترة يستند إلى اعتبارات تهدف إلى تحليل واقع كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية قبل اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدلة بواسطة هيئة السوق المالية في العام 2023م، الأمر الذي يسهم تكوين مرجعية علمية تساعد الباحثين في مجال الأسواق المالية في إجراء دراسات مستقبلية تقارن بين مرحلتي ما قبل وبعد صدور قواعد الكفاية المالية المعدلة في السوق المالية السعودية في العام 2023م.

### خطة الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، تضمنت خطة الدراسة الأجزاء الرئيسية الآتية:

- المقدمة.
- مصطلحات الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- منهجية الدراسة وإجراءاتها.
- مناقشة وتفسير نتائج فرضيات الدراسة.
- نتائج الدراسة.
- توصيات الدراسة.
- قائمة المراجع.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور خطة الدراسة:

## مصطلحات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تناول الباحث مصطلحات الدراسة وذلك على النحو الآتي:

- 1. مخاطر الائتمان:** وفقاً لما ورد في قواعد الكفاية المالية في المادة الثانية من الباب الأول، فقد عُرفت مخاطر الائتمان بأنها "مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسة السوق المالية نتيجة لاحتمالية فشل أو تعثر الأطراف النظيرة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للشروط المتفق عليها" (هيئة السوق المالية: 2022، 9)، وبأنها المخاطر الناتجة عن تأخر المقترض عن سداد مبلغ القرض أو فائدته أو كلاهما، سواءً كان قرضاً مباشراً عن طريق البنك أو قرضاً غير مباشر عن طريق السندات (الزعيبي والخطيب: 2022، 323). وأيضاً عُرفت بأنها من المخاطر التي تتضمن في الخسارة التي تحدث بسبب عدم التزام الطرف المقابل عن تسوية الالتزامات التي عليه تجاه الأدوات المالية الحديثة (الحيالي وآخرون: 2023، 584)، كما عُرفت بأنها خطر الخسارة المفاجئة بسبب فشل المقترض عن سداد ما عليه من التزامات في مواعيدها، أو لانخفاض جدارته الائتمانية نتيجة لعوامل داخلية (العلفي والجنيدي: 2024، 39).
- 2. مخاطر السوق:** وفقاً لما ورد في قواعد الكفاية المالية في المادة الثانية من الباب الأول، فقد عُرفت مخاطر السوق بأنها: "مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسة السوق المالية نتيجة تذبذب الأسعار السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية" (هيئة السوق المالية: 2022، 9). وبأنها المخاطر التي تؤثر على الأدوات الاستثمارية وذلك بسبب الظروف الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية أو الظروف السياسية أو بسبب العلاقات بين بلد الاستثمار والبلاد الأخرى، مما يؤثر صعوداً أو هبوطاً على اتجاهات سوق المال (أحمد وصبح: 2022، 799). كما عُرفت بأنها عبارة عن الخسارة التي تحدث بسبب التذبذب في أسعار ومعدلات سوق المال (الحسيني وناصر: 2022، 596).
- 3. الرفع المالي:** ويُقصد به استخدام الشركة تكاليف تمويل ثابتة بغرض تعظيم أثر التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على صافي ربح السهم العادي الواحد من الربح المحقق (Gitman, Zutter: 2012, 516)، كما عُرف بأنه مدى اعتماد الشركة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكاليف الثابتة مثل (السندات والأسهم الممتازة، والقروض)، مما ينعكس على أرباح الملاك والمخاطر التي تواجههم (بلقري وعبادي: 2022، 505). وإذا كانت درجة الرفع المالي مرتفعة دل ذلك على أن الأصول

لا تحقق عوائد تغطي تكاليف فوائد القروض أو تغطي توزيعات الأسهم الممتازة المستحقة (تهامي: 2020، 36).

4. **معدل العائد على الأصول:** ويُقصد به مقدار الأرباح المتحققة عن كل وحدة نقدية تم استثمارها في أصول الشركة (نادر وجديد: 2023، 214)، وهذا المؤشر يُعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، وذلك بغض النظر عن أسلوب تمويل أصول الشركة، سواءً كان عن طريق التمويل بواسطة الملاك أو بواسطة الدائنين (عبد الرحمن وعلى: 2020، 137-138).

5. **معدل العائد على حقوق الملكية:** يوضح هذا المعدل العلاقة بين الأموال التي استثمارها الملاك والعوائد الناتجة منها، وهذا المعدل يقيس العائد لأي وحدة نقدية تم استثمارها بواسطة الملاك (نادر وجديد: 2023، 214). وإذا كان معدل العائد على حقوق الملكية مرتفعاً دل ذلك على كفاءة الإدارة وعلى المخاطر العالية الناتجة عن زيادة الرافعة المالية، أما إذا كان منخفضاً فإنه يدل على التمويل المتحفظ بالقروض (بني خالد وموسى: 2019، 258).

6. **كفاية رأس المال:** عُرُفت كفاية رأس المال بأنها قيمة رأس المال التي يتم الاحتفاظ به مؤقتاً والمطلوب لمقابلة المخاطر المفاجئة (الحواراني واليونس: 2017، 452). وبأنها التوازن بين المخاطر المتوقعة من قبل مؤسسات الإقراض وحجم رأس المال (عاشوري وذوادي: 2019، 94).

7. **المؤسسات المالية:** عُرُفت المؤسسات المالية بأنها عبارة عن مؤسسات تقوم بتقديم عدد من الخدمات المالية عن طريق الوساطة بين جهات الفائض المالي وجهات العجز المالي. وهذه المؤسسات تتكون من مؤسسات مالية مصرفية مثل (البنوك المركزية، البنوك التجارية، مؤسسات الادخار، اتحادات الائتمان)، ومؤسسات مالية غير مصرفية مثل (شركات التمويل، صناديق الاستثمار، شركات التأمين، شركات الأوراق المالية، صناديق التقاعد) (الزعيبي والخطيب: 2022، 35-46).

8. **كفاية رأس المال في مؤسسات السوق المالية السعودية:** أشارت قواعد الكفاية المالية التي أصدرتها هيئة السوق المالية إلى متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث نصت المادة الثالثة، الباب الأول على الآتي: "يجب على مؤسسة السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة التعامل أو الحفظ أو إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق أن تستوفي متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال في جميع الأوقات، وفقاً للآتي (هيئة السوق المالية: 2022، 10):

"أ. نسبة (6%) للشريحة الأولى لرأس المال، تُحسب بقسمة الشريحة الأولى لرأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر.

ب. نسبة (8%) لإجمالي رأس المال، تُحسب بقسمة قاعدة رأس المال على الأصول المرجحة بالمخاطر."

وقد نصت المادة الخامسة، الباب الثاني من قواعد الكفاية المالية على أن الشريحة الأولى لرأس المال تتكون من: "رأس المال المدفوع، رأس المال المدفوع كعلاوة أسهم، الأرباح المبقة، الدخل الشامل الآخر المتراكم والاحتياطات الأخرى المُفصّل عنها، حصص حقوق الملكية غير المسيطرة، التعديلات التنظيمية على الشريحة الأولى لرأس المال وفقاً للمادة العاشرة والمادة الحادية عشر من هذه القواعد". كما نصت المادة السادسة، الباب الثاني على أن الشريحة الثانية لرأس المال تتكون من: "الأدوات المصدرة من مؤسسة السوق المالية والتي تستوفي معايير الضم إلى الشريحة الثانية لرأس المال وفقاً للمادة السابعة من هذه القواعد، ويُقصد بأدوات الشريحة الثانية القروض الثانوية محددة المدة أو غيرها من السندات لأمر محددة المدة المشابهة"، بينما أشارت المادة الرابعة من الباب الثاني إلى أن قاعدة رأس المال لمؤسسة السوق المالية تتكون من مجموع الشريحة الأولى لرأس المال والشريحة الثانية لرأس المال (هيئة السوق المالية: 2022، 11). أما الأصول المرجحة بالمخاطر لمخاطر الائتمان فقد نصت المادة الثالثة عشرة، الباب الثالث من قواعد الكفاية المالية على احتسابها كما يلي (هيئة السوق المالية: 2022، 16):

"أ. يجب احتساب قيمة التعرض المرجح بالمخاطر لكل تعرض بضرب قيمة التعرض -المحتسبة وفقاً للمادة الرابعة عشر من قواعد الكفاية المالية -في وزن المخاطر الذي ينطبق على ذلك التعرض، وذلك وفقاً لما هو محدد في القسم الثالث من هذا الفصل.

ب. إذا استُخدم تصنيف ائتماني لتحديد وزن مخاطر التعرض، فيجب تحديد وزن المخاطر استناداً إلى درجة جودة ائتمان التعرض وفقاً لقواعد استخدام التصنيفات الائتمانية المحددة في القسم الثاني من هذا الفصل."

كما أشار التقرير السنوي الصادر عن هيئة السوق المالية (2022، 138) أنه لأغراض التحقق من كفاية رأس المال تم تصنيف مؤسسات السوق المالية السعودية إلى صنفين وذلك بناءً على نشاط أعمال

الأوراق المالية هما: مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو  
الحفظ، ومؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة.

### الدراسات السابقة

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات الدراسة، على النحو الآتي:

هدفت دراسة (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011) إلى معرفة كفاية رأس المال ومحدداتها في البنوك التجارية في تركيا، وتوصلت إلى أن كلاً من (القروض، العائد على حقوق الملكية، الرافعة المالية) تؤثر تأثيراً سلبياً على كفاية رأس المال. واستهدفت دراسة (Yuanjuan and Shishun, 2012) توضيح العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في البنوك الصينية، ومن أهم النتائج التي أظهرتها وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة العائد على إجمالي الأصول. أما دراسة (Abusharba et al., 2013) فقد سعت إلى بيان محددات نسبة كفاية رأس المال في المصارف الأندونيسية، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباط موجبة بين كفاية رأس المال وكلاً من (العائد على إجمالي الأصول، السيولة). كما فسرت دراسة (Bokhari et al, 2013) محددات كفاية رأس المال في المصارف الباكستانية، ومن أهم ما توصلت إليه وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وكلاً من (العائد على حقوق الملكية، مخاطر المحفظة، الودائع). وهدفت دراسة (AL-Tamimi & Fakhri, 2013) إلى معرفة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال بالبنوك التجارية الأردنية، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر أسعار الفائدة.

وعلى صعيد آخر هدفت دراسة (AL-Fawwaz & Alrgaibat, 2015) إلى معرفة كفاية رأس المال في المصارف الأردنية، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وبين كلٍ من مخاطر الائتمان والسيولة النقدية ومخاطر رأس المال والاستثمار في المحفظة المالية. وحاولت دراسة (Abou-El-Sood., 2017) تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال وهيكل حوكمة الشركات في البنوك الأمريكية، وتوصلت إلى أن زيادة كفاية رأس المال تؤدي إلى تخفيض المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك. وفي ذات السياق تناولت دراسة (Elbadry, 2018) تحليل أثر كفاية رأس المال والاستقرار المالي للبنك على إدارة المخاطر في المصارف السعودية، وتوصلت إلى أن نسبة كفاية رأس المال لها أثر سلبى على مخاطر الائتمان، وأثر إيجابى على مخاطر التشغيل. وهدفت دراسة (الحريث وحزوري، 2018) إلى توضيح مخاطر الائتمان وأثرها على

كفاية رأس المال في المصارف التجارية بسوريا، وتوصلت إلى أن لمخاطر الائتمان أثر ذو دلالة إحصائية على كفاية رأس المال بالمصارف السورية. بينما هدفت دراسة (عبد المنعم ومكاوي، 2018) إلى دراسة أثر المخاطر التشغيلية على كفاية رأس المال بالمصارف التجارية في مصر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، مخاطر السيولة) وكفاية رأس المال. واستعرضت دراسة (Charitou., 2019) محددات نسبة كفاية الإفصاح عن رأس المال في المؤسسات المالية، ومن أهم ما توصلت إليه أن البنوك ذات الربحية الكبيرة يكون لها إفصاح أكثر عن كفاية رأس المال. ومن ناحية أخرى فقد سعت دراسة (صونيا وعديلة، 2022) إلى تفسير المخاطر المالية وأثرها على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، ومن أهم ما توصلت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومخاطر عدم الملاءة. كما كشفت دراسة (محمد وفانوس، 2023) عن أثر الشمول المالي على كفاية رأس مال المصارف المقيدة في البورصة المصرية، وتوصلت إلى أن لأبعاد الشمول المالي أثر ذو دلالة إحصائية على كفاية رأس مال المصارف. في حين تناولت دراسة (عبد العزيز وصبح، 2024) تحديد أثر الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال في المصارف المصرية، ومن أهم ما توصلت إليه أن للشمول المالي أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

#### الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية في معالجتها:

بالرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال، إلا أن هذه الدراسات قد ركزت على معرفة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في المصارف التجارية، ولا توجد دراسات ناقشت هذا الموضوع بشكل كاف في مؤسسات الاسواق المالية. وبذلك تتمثل الفجوة البحثية في عدم وجود دراسات كافية تناولت العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية بشكل شامل ومفصل. وعليه فإن الإضافة العلمية لهذه الدراسة تتمثل في أنها تساهم في إثراء الأدبيات المالية فيما يتعلق بدراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال لمؤسسات الاسواق المالية، ويمكن تلخيص هذه الإضافة في توفير أدلة تطبيقية حديثة من بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية حول العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة تم تحديد أبعاد الفجوة البحثية وفقاً لما يلي:

- ندرة الدراسات السابقة العربية والأجنبية - في حدود علم واطلاع الباحث - التي تناولت العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال لمؤسسات الأسواق المالية بشكل مباشر وتفصيلي، إذ أن كل الدراسات

السابقة في هذا المجال اقتصر على معرفة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في المصارف التجارية، وبالتالي أصبح هناك دافع للباحث لدراسة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. وبهذا تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق، حيث تم تطبيقها على مؤسسات السوق المالية السعودية، بينما تم تطبيق الدراسات السابقة على المصارف التجارية، كما تختلف عنها في البيئة الاقتصادية التي تمت فيها.

- ندرة الدراسات السابقة في سياق بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية التي تناولت العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية بشكل مباشر وتفصيلي، فلم يستند الباحث على أية دراسة اختبرت هذا الأثر. وبالرغم من وجود تشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في استخدام بعض المتغيرات، وباعتبار أن القطاع المصرفي يمثل أحد أهم مؤسسات السوق المالية، إلا أن ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على معرفة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية بصورة عامة، وبالتالي فهي توفر نتائج عن العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وعن طبيعة العلاقة بين معدل تغطية كفاية رأس المال والعوامل المؤثرة عليه في هذه المؤسسات، بخلاف الدراسات السابقة التي وفرت نتائج عن العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال في المصارف التجارية، وعن طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال والعوامل المؤثرة عليه في هذه المصارف.

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن تساؤلاتها، استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة العوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على المؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية. حيث اعتمدت الدراسة على البيانات الفعلية المتعلقة بكفاية رأس المال، والتي تم جمعها من التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن هيئة سوق المال والتقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن تداول السعودية، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك استندت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحليل الدراسات السابقة بغرض اشتقاق فرضيات الدراسة وتحديد الفجوة البحثية.

## مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه المؤسسات تنقسم إلى قسمين: القسم الأول ويتمثل في مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ، أما القسم الثاني فيتمثل في مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة خلال الفترة (2018م - 2022م). وتم اختيار مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ كعينة لإجراء الدراسة التطبيقية لأن هذه المؤسسات أكثر عرضة للمخاطر المختلفة من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة، بسبب طبيعة عملها ونشاطها. ومن أمثلة المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ التغير المستمر في الأسعار السوقية للأدوات المالية والأصول والخصوم، أو عدم وفاء الأطراف النظيرة بالتزاماتهم المالية، مما يؤثر على كفاية رأس المال فيها، وعلى الاستمرار في نشاطها. الجدير بالذكر أن لائحة مؤسسات السوق المالية قد نصت في الفقرة (و)، المادة السادسة، الفصل الأول، الباب الثالث، على الآتي: "يشترط للترخيص لممارسة أعمال التعامل والحفظ والإدارة أن يكون مقدم الطلب مؤسساً في المملكة وأن يكون: شركة تابعة لبنك محلي، أو شركة مساهمة، أو شركة تابعة لشركة مساهمة سعودية تمارس أعمال الخدمات المالية، أو شركة تابعة لمؤسسة مالية اجنبية مرخص لها بحسب نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 1386/6/22هـ" (هيئة السوق المالية: 2024، 11).

## مصادر جمع بيانات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على المصادر الآتية:

- المصادر الأولية: وتتمثل في التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن هيئة سوق المال للأعوام (2018م - 2022م)، والتقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن تداول السعودية للأعوام (2018م - 2022م).
- المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بغرض إثراء الجانب النظري للدراسة.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة اعتمدت الدراسة على نموذج الارتباط، ولاختبار الفرضيات اعتمدت على نموذج الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences في إجراء التحليل الإحصائي لتحقيق أهداف الدراسة.

### الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

لوصف الملامح الأساسية لمتغيرات الدراسة اعتمدت الدراسة على المتوسطات الحسابية وأدنى قيمة وأعلى قيمة والانحرافات المعيارية، وفيما يلي عرض النتائج:

### - الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأدنى قيمة وأعلى قيمة للمتغيرات المستقلة لجميع سنوات الدراسة خلال الفترة (2018م - 2022م).

الجدول (1): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة لجميع سنوات الدراسة خلال الفترة (2018م - 2022م) (المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

المتغيرات المستقلة	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مخاطر الائتمان	7,845	13,096	9,863.80	2,186.985
مخاطر السوق	239	901	614.80	238.756
الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول	25.91	33.87	29.5960	3.69406
الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية	30.16	51.21	38.4180	7.88078
معدل العائد على الأصول	1.97	3.82	2.8920	.74126
معدل العائد على حقوق الملكية	2.75	5.78	4.0240	1.17772

من الجدول (1) يلاحظ الباحث ما يلي:

- وجود تفاوت في مستويات مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة لها (7845) وأعلى قيمة لها (13096)، وكان المتوسط الحسابي (9863.80) وكان الانحراف المعياري مرتفع (2186.985). وهذا يشير إلى أن مخاطر الائتمان كانت غير مستقرة خلال فترة الدراسة، مما يستدعي أهمية معرفة أثرها على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

- وجود تفاوت في مستويات مخاطر السوق خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة لها (239) وأعلى قيمة لها (901)، وكان المتوسط الحسابي (614.80) وكان الانحراف المعياري مرتفع (238.756). وهذا يشير إلى أن مخاطر السوق كانت غير مستقرة خلال فترة الدراسة، مما يستدعي أهمية معرفة أثرها على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- وجود تفاوت في مستويات الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة لها (25.91) وأعلى قيمة لها (33.87)، وكان المتوسط الحسابي (29.5960) وكان الانحراف المعياري متوسط (3.69406). وهذا يشير إلى أن الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول كان غير مستقر نسبياً خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أنه يساهم في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- وجود تفاوت في مستويات الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة له (30.16)، وأعلى قيمة له (51.21)، وكان المتوسط (38.4180)، وكان الانحراف المعياري مرتفع (7.88078). وهذا يشير إلى أن الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية كان غير مستقر خلال فترة الدراسة، مما يستدعي أهمية معرفة أثره على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- وجود تفاوت في مستويات معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة لها (1.97)، وأعلى قيمة لها (3.82)، وكان المتوسط الحسابي (2.8920) وكان الانحراف المعياري مرتفع (1.74126). وهذا يشير إلى أن معدل العائد على الأصول كان غير مستقر خلال فترة الدراسة، مما يستدعي أهمية معرفة أثره على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- وجود تفاوت في مستويات معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة له (2.75)، وأعلى قيمة له (5.78)، وكان المتوسط الحسابي (4.0240) وكان الانحراف المعياري مرتفع (1.17772). وهذا يشير إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية كان غير مستقر خلال فترة الدراسة، مما يستدعي أهمية معرفة أثره على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة

نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

### - الإحصاء الوصفي للمتغير التابع:

يوضح الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأدنى قيمة وأعلى قيمة للمتغير التابع لجميع سنوات الدراسة خلال الفترة (2018م - 2022م).

الجدول (2): الإحصاء الوصفي للمتغير التابع لجميع سنوات الدراسة خلال الفترة (2018م - 2022م) (المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	المتغير التابع
.10592	2.2020	2.38	2.10	معدل تغطية كفاية رأس المال

يلاحظ الباحث من الجدول (2) وجود تفاوت في مستويات معدل تغطية كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة له (2.10) وأعلى قيمة له (2.38)، وكان المتوسط الحسابي (2.2020) وكان الانحراف المعياري منخفض (1.0592). وهذا يشير إلى أن معدل تغطية كفاية رأس المال كان مستقرًا نسبيًا خلال فترة الدراسة، ويعكس مدى استجابته للعوامل التي تؤثر عليه.

### مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة تم حساب معامل ارتباط بيرسون، والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3): اختبار معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (2018م - 2022م) (المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

		مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول	الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل تغطية رأس المال
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	1	.994**	.996**	1.000**	1.000**	.999**	.985**
	Sig. (2-tailed)	---	.001	.000	.000	.000	.000	.002
	N	5	5	5	5	5	5	5
مخاطر السوق	Pearson Correlation	.994**	1	1.000**	.993**	.995**	.989**	.998**
	Sig. (2-tailed)	.001	---	.000	.001	.000	.001	.000
	N	5	5	5	5	5	5	5
الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول	Pearson Correlation	.996**	1.000**	1	.996**	.997**	.992**	.996**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	---	.000	.000	.001	.000
	N	5	5	5	5	5	5	5

الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية	Pearson Correlation	1.000**	.993**	.996**	1	1.000**	.999**	.984**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	---	.000	.000	.002
	N	5	5	5	5	5	5	5
معدل العائد على الأصول	Pearson Correlation	1.000**	.995**	.997**	1.000**	1	.999**	.987**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	---	.000	.002
	N	5	5	5	5	5	5	5
معدل العائد على حقوق الملكية	Pearson Correlation	.999**	.989**	.992**	.999**	.999**	1	.977**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.001	.000	.000	---	.004
	N	5	5	5	5	5	5	5
معدل تغطية كفاية رأس المال	Pearson Correlation	.985**	.998**	.996**	.984**	.987**	.977**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.000	.000	.002	.002	.004	---
	N	5	5	5	5	5	5	5

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول (3) يلاحظ الباحث ما يلي:

- يوجد ارتباط إيجابي قوي جداً بين مخاطر الائتمان ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط  $(R = .985^{**})$  عند مستوى دلالة إحصائية  $(Sig = 0.002)$ .
- يوجد ارتباط إيجابي قوي جداً بين مخاطر السوق ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط  $(R = .998^{**})$  عند مستوى دلالة إحصائية  $(Sig = 0.000)$ .
- يوجد ارتباط إيجابي قوي جداً بين الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط  $(R = .996^{**})$  عند مستوى دلالة إحصائية  $(Sig = 0.000)$ .
- يوجد ارتباط إيجابي قوي جداً بين الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط  $(R = .984^{**})$  عند مستوى دلالة إحصائية  $(Sig = 0.002)$ .
- يوجد ارتباط إيجابي قوي جداً بين معدل العائد على الأصول ومعدل تغطية كفاية رأس المال

للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = .987^{**}$ ) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\text{Sig} = 0.002$ ).

• يوجد ارتباط إيجابي قوي جداً بين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R = .977^{**}$ ) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\text{Sig} = 0.004$ ).

تقدير النماذج المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة:

قام الباحث بتقدير نموذج مستقل لاختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة على حدة وذلك على النحو الآتي:  
النموذج الأول لاختبار الفرضية الأولى:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + E_{it}$$

النموذج الثاني لاختبار الفرضية الثانية:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{2t} + E_{it}$$

النموذج الثالث لاختبار الفرضية الثالثة:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{3t} + E_{it}$$

النموذج الرابع لاختبار الفرضية الرابعة:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{4t} + E_{it}$$

النموذج الخامس لاختبار الفرضية الخامسة:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{5t} + E_{it}$$

النموذج السادس لاختبار الفرضية السادسة:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{6t} + E_{it}$$

النموذج السابع لاختبار الفرضية الرئيسية:

$$\hat{Y}_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \beta_4 X_{4t} + \beta_5 X_{5t} + \beta_6 X_{6t} + E_{it}$$

حيث أن:

$\hat{Y}_{it}$  تمثل معدل تغطية كفاية رأس المال.

$X_{1t}$  تمثل مخاطر الائتمان.

$X_{2t}$  تمثل مخاطر السوق.

$X_{3t}$  تمثل الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول.

$X_{4t}$  تمثل الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية.

$X_{5t}$  تمثل معدل العائد على الأصول.

$X_{6t}$  تمثل معدل العائد على حقوق الملكية.

$E_{it}$  تمثل الخطأ المعياري.

#### اختبار صلاحية النماذج المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة:

للتحقق من صلاحية النماذج المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة وملاءمتها للتحليل، ولضمان دقة وموثوقية نتائجها، قام الباحث بإجراء عدد من الاختبار الإحصائية من مثل معامل تضخم التباين VIF والتحمل Tolerance بهدف الكشف عن وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، كما قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي Durbin-Watson بهدف التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النماذج، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4): اختبار صلاحية النماذج المستخدمة في اختبار فرضيات الدراسة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

المتغير التابع: معدل تغطية كفاية رأس المال			المتغيرات المستقلة
قيمة إحصائية ديربن D. W	قيمة التحمل Tolerance	قيمة معامل تضخم التباين VIF	
1.648	1.00	1.00	مخاطر الائتمان.
2.002	1.00	1.00	مخاطر السوق.
1.752	1.00	1.00	الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول.
1.726	1.00	1.00	الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية.
1.702	1.00	1.00	معدل العائد على الأصول.
1.939	1.00	1.00	معدل العائد على حقوق الملكية.

من الجدول (4) يلاحظ الباحث أن نتائج اختبارات (قيمة معامل تضخم التباين VIF، قيمة التحمل Tolerance، قيمة إحصائية ديربن واتسون D. W) أظهرت أن النماذج المستخدمة في الدراسة خالية من مشكلة التداخل الخطي ومشكلة الارتباط الذاتي، مما يعني صلاحيتها لاختبار فرضيات الدراسة وملاءمتها للتحليل، وهذا يعزز من دقة وموثوقية نتائجها. حيث كانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

- أن نتائج معامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة تساوي (1.00)، وبما أن هذه القيم أقل من (10) فهذا يعني أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة، مما يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- أن نتائج قيمة التحمل Tolerance لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة تساوي (1)، وهذا يعني عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- أن قيم إحصائية ديربن واتسون (Durbin-Watson) المحسوبة لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة كانت تقع ضمن النطاق المقبول إحصائياً (1.5 – 2.5)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تؤثر على نتائج النماذج المستخدمة في الدراسة.

### مناقشة وتفسير نتائج فرضيات الدراسة

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية:

للتحقق من صحة الفرضية الأولى قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (5): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الخطأ المعياري	معامل التحديد المعدل R	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
1.79799	.962	.971	.985a
Predictors: (Constant), مخاطر الائتمان			

يشير الجدول (5) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث يلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي قوي جداً بين مخاطر الائتمان (كمتغير مستقل) ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.985) أي بنسبة (98.5%) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.971) وهذه القيمة تدل على أن مخاطر الائتمان (كمتغير مستقل) تساهم بنسبة (97.1%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع) والباقي يرجع لعوامل أخرى.

الجدول (6): تحليل التباين Anova للفرضية الأولى  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات
.002 <sup>b</sup>	100.966	326.401	1	326.401
		3.233	3	9.698
			4	336.100
a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال				
a. Predictors: (Constant), مخاطر الائتمان				

يلاحظ الباحث أن الجدول (6) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة بلغت (100.966) عند مستوى دلالة (0.002) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الأولى (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

الجدول (7): معاملات التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية الأولى  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	القيمة الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
(ثابت الانحدار)	-1.288	1.650		-.781	.492
مخاطر الائتمان	.000	.000	.985	10.048	.002

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

يلاحظ الباحث من الجدول (7) ما يلي:

- أن قيمة معامل الانحدار (B) لمخاطر الائتمان يساوي (0.000)، مما يعني أن التغير في معدل تغطية كفاية رأس المال كان ضعيفاً لكل وحدة تغير في مخاطر الائتمان، ولكن بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لهذا المعامل والتي بلغت (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، فإن هذا يعني وجود تأثير معنوي قوي لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- أن قيمة (T) بلغت (10.048) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.002) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود تأثير معنوي لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية:

للتحقق من صحة الفرضية الثانية قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (8): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R	الخطأ المعياري
.998a	.996	.994	.70423

a. Predictors: (Constant), مخاطر السوق

يشير الجدول (8) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي قوي بين مخاطر السوق ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.998) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.996) وهذه القيمة تدل على أن مخاطر السوق (كمتغير مستقل) تساهم بنسبة (99.6%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع) والباقي يرجع لعوامل أخرى.

الجدول (9): تحليل التباين Anova للفرضية الثانية  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
.000b	674.711	334.612	1	334.612	الانحدار
		.496	3	1.488	البواقي
			4	336.100	المجموع

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال  
b. Predictors: (Constant), مخاطر السوق

يلاحظ الباحث أن الجدول (9) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (674.711) عند مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغير المستقل (مخاطر السوق) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الثانية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

الجدول (10): معاملات التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية الثانية  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	القيمة الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
(ثابت الانحدار)	-.135	.602		-.225	.837
مخاطر السوق	.003	.000	.998	25.975	.000

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

• أن قيمة معامل الانحدار (B) لمخاطر السوق يساوي (0.003)، مما يعني أنه إذا زادت مخاطر السوق بمقدار وحدة واحدة زاد معدل تغطية كفاية رأس المال بمقدار (0.003) وحدة، وهذا يعني وجود تأثير معنوي قوي لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

• أن قيمة (T) بلغت (25.975) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود تأثير معنوي لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون / إجمالي الأصول) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية:

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر للرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (11): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R	الخطأ المعياري
.996a	.993	.990	.90495
a. Predictors: (Constant), الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول			

يشير الجدول (11) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي قوي بين الرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول) (كمتغير مستقل) ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.996) أي بنسبة (99.6%) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.993) وهذه القيمة تدل على أن الرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول) (كمتغير مستقل) يساهم بنسبة (99.3%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع) والباقي يرجع

لعوامل أخرى.

الجدول (12): تحليل التباين Anova للفرضية الثالثة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات
.000b	407.414	333.643	1	333.643
		.819	3	2.457
			4	336.100

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال  
b. Predictors: (Constant), الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول

يلاحظ الباحث أن الجدول (12) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (407.414) عند مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغير المستقل (الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$ ) للرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

الجدول (13): معاملات التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية الثالثة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

القيمة الاحتمالية	T	المعاملات المعيارية		المعاملات غير المعيارية	
		بيتا	خطأ المعياري	B	(ثابت الانحدار)
.450	-.866		.798	-.691	(ثابت الانحدار)
.000	20.185	.996	.373	7.529	الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

من الجدول (13) يلاحظ الباحث ما يلي:

- أن قيمة معامل الانحدار (B) للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول يساوي (7.529)، مما يعني أنه إذا زاد الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول بمقدار وحدة واحدة زاد معدل تغطية كفاية رأس المال بمقدار (7.529) وحدة، وهذا يعني وجود تأثير معنوي

قوي للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

- أن قيمة (T) بلغت (20.185) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود تأثير معنوي للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون / حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية:

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر للرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (14): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الخطأ المعياري	معامل التحديد المعدل R	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
1.86580	.959	.969	.984a

a. Predictors: (Constant), إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية,

يشير الجدول (14) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث يلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي قوي بين الرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية) كمتغير مستقل ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.984) أي بنسبة (98.4%) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.969) وهذه القيمة تدل على أن الرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية) (كمتغير مستقل) تساهم بنسبة (96.9%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع) والباقي يرجع لعوامل أخرى.

الجدول (15): تحليل التباين Anova للفرضية الرابعة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
.002 <sup>b</sup>	93.547	325.656	1	325.656	الانحدار
		3.481	3	10.444	البواقي
			4	336.100	المجموع

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال  
b. Predictors: (Constant), الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية

يلاحظ الباحث أن الجدول (15) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (93.547) عند مستوى دلالة (0.002) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغير المستقل (الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الرابعة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $\alpha \geq 0.05$ ) للرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

الجدول (16): معاملات التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية الرابعة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

القيمة الاحتمالية	T	المعاملات المعيارية		المعاملات غير المعيارية	
		بيتا	الخطأ المعياري	B	
.455	-.857		1.732	-1.484	(ثابت الانحدار)
.002	9.672	.984	.623	6.022	الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

من الجدول (16) يلاحظ الباحث ما يلي:

- أن قيمة معامل الانحدار (B) للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية يساوي (6.022)، مما يعني أنه إذا زاد الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة زاد معدل تغطية كفاية رأس المال بمقدار (6.022) وحدة، وهذا يعني وجود تأثير معنوي قوي للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

• أن قيمة (T) بلغت (9.672) عند مستوى دلالة إحصائية ( $Sig = 0.002$ ) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود تأثير معنوي للرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (17): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الخامسة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الخطأ المعياري	معامل التحديد المعدل R	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
1.70060	.966	.974	.987a

a. Predictors: (Constant), معدل العائد على الأصول

يشير الجدول (17) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث يلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي قوي بين معدل العائد على الأصول (كمتغير مستقل) ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.987) أي بنسبة (98.7%) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.974) وهذه القيمة تدل على أن معدل العائد على الأصول (كمتغير مستقل) يساهم بنسبة (97.4%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال (كمتغير تابع) والباقي يرجع لعوامل أخرى.

الجدول (18): تحليل التباين Anova للفرضية الخامسة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات
.002b	113.215	327.423	1	327.423
		2.892	3	8.676
			4	336.100

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال  
b. Predictors: (Constant), معدل العائد على الأصول

يلاحظ الباحث أن الجدول (18) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (113.215) عند مستوى دلالة (0.002) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغير المستقل (معدل العائد على الأصول) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الخامسة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

الجدول (19): معاملات التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية الخامسة  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		T	القيمة الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري	بيتا			
(ثابت الانحدار)	-1.082	1.542			-0.702	.534
معدل العائد على الأصول	72.251	6.790	.987		10.640	.002

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

### من الجدول (19) يلاحظ الباحث ما يلي:

- أن قيمة معامل الانحدار (B) لمعدل العائد على الأصول يساوي (72.251)، مما يعني أنه إذا زاد معدل العائد على الأصول بمقدار وحدة واحدة زاد معدل تغطية كفاية رأس المال بمقدار (72.251) وحدة، وهذا يعني وجود تأثير معنوي قوي لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- أن قيمة (T) بلغت (10.640) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.002) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود تأثير معنوي لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية:

للتحقق من صحة الفرضية السادسة قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن وجود أثر لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (20): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية السادسة (المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الخطأ المعياري	معامل التحديد المعدل R	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R
2.23634	.940	.955	.977a

a. Predictors: (Constant), معدل العائد على حقوق الملكية

يشير الجدول (20) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث يلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي قوي بين معدل العائد على حقوق الملكية (كمتغير مستقل) ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.977) أي بنسبة (97.7%) وبلغت قيمة معامل التحديد (0.955) وهذه القيمة تدل على أن معدل العائد على حقوق الملكية (كمتغير مستقل) يساهم بنسبة (95.5%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع) والباقي يرجع لعوامل أخرى.

الجدول (21): تحليل التباين Anova للفرضية السادسة (المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات
.004b	64.203	321.096	1	321.096
		5.001	3	15.004
			4	336.100

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال  
b. Predictors: (Constant), معدل العائد على حقوق الملكية

يلاحظ الباحث أن الجدول (21) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (64.203) عند

مستوى دلالة (0.004) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغير المستقل (معدل العائد على حقوق الملكية) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية السادسة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

الجدول (22): معاملات التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع للفرضية السادسة (المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		T	القيمة الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري	بيتا			
(ثابت الانحدار)	-1.359	2.073			-0.655	.559
معدل العائد على حقوق الملكية	52.209	6.516	.977		8.013	.004

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

من الجدول (22) يلاحظ الباحث ما يلي:

- أن قيمة معامل الانحدار (B) لمعدل العائد على حقوق الملكية يساوي (52.209)، مما يعني أنه إذا زاد معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة زاد معدل تغطية كفاية رأس المال بمقدار (52.209) وحدة، وهذا يعني وجود تأثير معنوي قوي لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.
- أن قيمة (T) بلغت (8.013) عند مستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.004) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود تأثير معنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

مناقشة وتفسير نتيجة الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لجميع العوامل موضع الدراسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية:

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية قام الباحث بتطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد للكشف عن وجود أثر لجميع العوامل موضع الدراسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية عند مستوى معنوية (0.05)، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (23): ملخص النموذج لاختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل R	الخطأ المعياري
1.000a	1.000	1.000	.13278
جميع العوامل موضع الدراسة، (Constant), Predictors: a.			

يشير الجدول (23) إلى قياس قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويلاحظ الباحث وجود ارتباط طردي تام بين جميع العوامل موضع الدراسة مجتمعة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) (كمتغيرات مستقلة)، ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (1.000) أي بنسبة (100%) وبلغت قيمة معامل التحديد (1.000) وهذه القيمة تدل على أن جميع العوامل موضع الدراسة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) (كمتغيرات مستقلة) تساهم بنسبة (100%) في التغيرات التي تحدث في معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية (كمتغير تابع).

الجدول (24): تحليل التباين Anova للفرضية الرئيسية  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

الدلالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	الانحدار
.009b	6354.517	112.027	3	336.082	الانحدار
		.018	1	.018	البواقي
			4	336.100	المجموع
a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال					
b. Predictors: (Constant), جميع العوامل موضع الدراسة،					

يلاحظ الباحث أن الجدول (24) يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (F)، كما يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (6354.517) عند مستوى دلالة (0.009) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على مقدرة المتغيرات المستقلة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) في التأثير على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية)، وبناءً على ما سبق تُقبل الفرضية الرئيسية (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$ ) لجميع العوامل موضع الدراسة مجتمعة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية.

الجدول (25): معاملات التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع للفرضية الرئيسية  
(المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، 2025م)

	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	القيمة الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
(ثابت الانحدار)	.211	.175		1.205	.441
مخاطر الائتمان	1.177	.117	1.762	2.857	.021
مخاطر السوق	.166	.565	.920	2.929	.045
الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول	11.477	1.685	1.572	1.684	.021
الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية	1.472	.873	.483	1.791	.032
معدل العائد على حقوق الملكية	-35.437	1.685	1.572	4.989	.019
معدل العائد على الأصول	4.128	.645	1.128	.851	.024

a. Dependent Variable: معدل تغطية كفاية رأس المال

من الجدول (25) يلاحظ الباحث أن نتائج نموذج الانحدار المتعدد تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد من المتغيرات المستقلة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، حيث تبين أن كلاً من (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول، الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول) تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، في حين كان أثر معدل العائد على حقوق الملكية سالباً ومعنوياً. وقد كانت القيم الاحتمالية لجميع المتغيرات أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني أنها ذات دلالة إحصائية، ويؤكد على أن المتغيرات المستقلة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول، الرفع المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون على حقوق الملكية، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول) تؤثر تأثيراً إحصائياً على المتغير التابع (معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية).

### نتائج الدراسة

من خلال تحليل بيانات الدراسة التطبيقية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (AL-Fawwaz & Alrgaibat, 2015؛ الحريث وحزوري، 2018؛ عبد المنعم ومكاوي، 2018).
2. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (عبد المنعم ومكاوي، 2018؛ صونيا وعديلة، 2022).
3. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون / إجمالي الأصول) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية

- السعودية، وهذه النتيجة تختلف مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011).
4. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تختلف مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011).
5. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الأصول على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (Abusharba et al., 2013؛ Yuanjuan and Shishun, 2012؛ Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011؛ AL-Tamimi & Fakhri, 2013).
6. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تختلف مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (AL-Tamimi & Fakhri, 2013؛ Bokhari et al, 2013؛ Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011)، هذا عندما استخدمت الدراسة استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، إلا أنه عندما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد تغيرت هذه العلاقة وكانت النتيجة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وبذلك تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011؛ Abdioglu, 2013؛ Bokhari et al, 2013؛ AL-Tamimi & Fakhri, 2013)، لأن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتحكم في أثر العوامل الأخرى مثل (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً ب (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول)، أما نموذج الانحدار الخطي البسيط فلا يتحكم في العوامل الأخرى.

7. وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول) على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (AL- Tamimi & Fakhri, 2013؛ AL- Fawwaz & Alrgaibat, 2015؛ الحريث وحزوري، 2018؛ عبد المنعم ومكاوي، 2018؛ صونيا وعديلة، 2022)، في حين كان أثر معدل العائد على حقوق الملكية على معدل تغطية كفاية رأس المال سالباً ومعنوياً، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011؛ Bokhari et al, 2013؛ AL- Tamimi & Fakhri, 2013).

8. وجود علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين كلٍ من (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي الأصول)، الرفع المالي مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون على إجمالي حقوق الملكية)، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) ومعدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي ناقشت هذه العلاقة في بيئات اقتصادية مختلفة، مثل دراسة: (Yuanjuan and Shishun, 2012؛ Abusharba et al., 2013؛ AL- Tamimi & Fakhri, 2013؛ AL- Fawwaz & Alrgaibat, 2015؛ الحريث وحزوري، 2018؛ عبد المنعم ومكاوي، 2018؛ صونيا وعديلة، 2022).

### توصيات الدراسة

انطلاقاً من نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة الأطراف المهمة بالعوامل المؤثرة على معدل تغطية كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية بما يلي:

1. تقوية وتعزيز مستوى كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية، وذلك لمواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمالية، وذلك من أجل ضمان تحقيق عوائد استثمارية مقبولة عند مستوى مقبول من المخاطر.

2. دعم كفاءة واستقرار النظام المالي للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية بالسوق المالية السعودية بصورة دورية، وذلك من أجل المحافظة على مستويات كافية من رأس المال، وتجنباً للمخاطر والأزمات المالية المفاجئة.

كما توصي الدراسة بإجراء عدد من الدراسات المستقبلية لتعميق الفهم حول هذا الموضوع، وتقديم شرح أكثر عمقاً للعوامل المؤثرة على كفاية رأس المال للمؤسسات العاملة في ممارسة نشاط الأوراق المالية، وذلك كما يلي:

1. التكامل بين السياسات المالية والائتمانية وأثره على كفاية رأس المال في مؤسسات الأسواق المالية.
2. دراسة تحليلية للعلاقة بين العوامل الاقتصادية والمالية وأثرها على كفاية رأس المال في مؤسسات الأسواق المالية على المدى الطويل.

### قائمة المراجع

#### المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد المعزز المجتبي، وبخيت، ضحى إدريس. (2019). دور محاسبة التحوط في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة في الأسواق المالية: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة الدراسات العليا، مج14، ع55، 41 - 50.
- أحمد، عمرو مندوة مندوة سيد، وصبح، محمود محمد عبد الهادي. (2022). تأثير مخاطر الاستثمار المنتظمة على عوائد صناديق الاستثمار في سوق رأس المال المصري: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للاقتصاد التجارة، ع4، 789 - 818.
- البتانوني، محمود أمين، والغاوي، هالة سمير عبد الحميد. (2015). تحليل المخاطر والعوائد في سوق الأوراق المالية في مصر وتحديد النموذج الأمثل للتنبؤ بعوائد المؤشر العام في تلك السوق عبر الزمن: تحليل كمي. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج23، ع2، 5 - 61.
- بضياف، عبد الباقي، سويسي، هواري، وبن ساسي، الياس. (2014). دراسة تأثير المخاطر المالية غير النظامية على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي. مجلة الباحث، ع14، 239 - 245.
- بلقري، محمد الأمين، وعبادي، محمد. (2022). أثر العوامل المالية على ربحية السهم: دراسة حالة

- لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت للفترة 2014 – 2019. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج7، ع2، 500 – 516.
- بني خالد، صخر مرعي حسن، وموسى، أيوب وائل أيوب. (2019). النسب المالية وعلاقتها بالعائد على السهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية للفترة من عام 2005 – 2015. مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مج5، ع2، 253 – 271.
  - تهامي، خالد صبيح الهادي. (2020). العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وسيولة الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. مج11، ع3، 7 – 63.
  - الحريث، محمد علي عبود مجيد، وحزوري، حسن أحمد إسماعيل. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصري: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع43، 244 – 252.
  - الحسيني، محمد غالي، وناصر، جيهان علي. (2022). أثر مخاطر السوق في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج18، ع4، 593 – 612.
  - حشاشي، سلمية. (2018). تقدير مخاطر الاستثمار في الأصول المالية: دراسة قياسية على سوق الأسهم السعودي للفترة 2013 – 2016. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج11، ملحق، 400 – 416.
  - الحوراني، أكرم محمود، واليونس، رامي عبد الجبار. (2017). أثر كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج39، ع1، 447 – 461.
  - الحياي، أحمد عبد ذياب، عبيد، فداء عدنان، وعبد الجبار، ورفاء خالد. (2023). أثر مخاطر الأدوات المالية على أداء سوق الأوراق المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج19، ع3، 579 – 604.
  - الخاقاني، نوري عبد الرسول، والبديري، صلاح عامر أبو هونة. (2018). استخدام نظام CAMEL في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج15، ع2، 28 – 63.

- الزعبي، مروان محمد، والخطيب، آلاء سعيد. (2022). الأسواق والمؤسسات المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- سبيتي، حوراء. (2018). دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق: دراسة تحليلية للفترة 2009 - 2013. الجنان، ع11، 141 - 174.
- صونيا، جواني، وعديلة، مريم. (2022). أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDL: دراسة حالة البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 2011-2019. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج9، ع1، 514 - 533.
- عاشوري، صورية، وذوادي، مهدي. (2019). أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، مج5، ع1، 92 - 108.
- العامري، محمد على إبراهيم. (2013). الإدارة المالية الحديثة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الجواد، راضي السيد. (2021). تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، مج10، ع9، 285 - 321.
- عبد الحكيم، هشام طلعت. (2015). الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأثره في مؤشرات التداول "دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة التراث، ع20، 127 - 134.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، وعلي، سماح أحمد. (2020). أثر الرفع المالي على الربحية: دراسة تطبيقية على قطاع النقل السعودي. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع43، 127 - 151.
- عبد العزيز، أحمد سيد طوخي، وصبح، محمود محمد عبد الهادي. (2024). تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال: بحث تطبيقي على القطاع المصرفي المصري. المجلة العلمية للبحوث التجارية، س11، ع1، 369 - 386.
- عبد المنعم، إبراهيم رضا، ومكاوي، نادية أبو فخرة. (2018). تأثير المخاطر التشغيلية على كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل في البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2، 145 - 163.
- عزام، محسن عبید عبد الغفار يونس، المليح، نسرین محمد سعيد، وأبو صوان، إيمان محمد إبراهيم. (2022). مداخل الحد من المخاطر المالية في الفكر المحاسبي: دراسة نظرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج13، ع1، 1 - 23.

- علام، عثمان، وعز الدين، حملة. (2016). استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي. مجلة رؤى اقتصادية، ع11، 149 – 165.
- العلي، نبيل محمد علي، والجنيد، صخر فارع. (2024). دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من المخاطر المالية والمصرفية: دراسة تطبيقية على بعض المصارف اليمنية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج20، ع34، 29 – 52.
- لعصامي، آمنة حمزة. (2021). توظيف المشتقات المالية في تغطية مخاطر السوق المالي: دراسة تحليلية للعقود المستقبلية خلال الفترة (2010-2020). مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج6، ع2، 176 – 194.
- محمد، ماجدة محمد علي، وفانوس، نادر ألبير. (2023). تأثير الشمول المالي على كفاية رأس مال البنوك المدرجة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع4، 377 – 400.
- المرشدي، حيدر جواد كاظم، وشهيد، إيان حسين. (2022). تحليل العلاقة بين مؤشر كفاية رأس المال والربحية والسيولة والدين العام الداخلي: دراسة في عينة من المصارف العراقية للمدة "2005-2020". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج18، ع4، 645 – 658.
- نادر، نهاد الياس، وجديد، صبا إيهاب. (2023). أثر مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة على مؤشرات الأداء المالي المبنية على الربح المحاسبي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج45، ع4، 205 – 221.

#### المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abou-El-sood., H. (2017). Corporate governance Structure and capital adequacy: implications to bank risk taking. International Journal of Managerial Finance. 13(2).
- Abusharba, M. T.; Triyuwono, I.; Ismail, M.; Rahman, A. F. (2013). Determinants of Capital Adequacy Ratio in Indonesian Islamic Commercial Banks, Global Review of Accounting and Finance, Australia, Vol. 4. No. 1, 159 -170.
- AL- Fawwaz, T. & Alrgaibat, G. 2015. Capital Adequacy of Jordanian Banking Sector for the Period 2000 – 2013. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(1), 179 – 189.

- AL- Tamimi, K. A. M. & Fakhri, S. 2013. Determinant of Capital Adequacy in Commercial Bank of Jordan an empirical Study, Dirassat Journal Economic Issue, 4(2), 267 – 280.
- Bokhari, H. I.; Ali, M. S.; Sultan, K. (2013). Determinants of Capital Adequacy Ratio in Banking Sector an Empirical Analysis from Pakistan, Academy of Contemporary Research Journal, Pakistan, Vol. 2. No. 1, 1- 9.
- Büyüksalvarci, A.; Abdioglu, H. (2011). Determinants of Capital Adequacy Ratio in Turkish Banks A Panel Data Analysis, African Journal of Business Management, Nigeria, Vol. 5. No. 27, 11199 - 11209.
- Charitou, M. (2019). Determinants of the Capital Adequacy of U.S Financial Institutions. International Finance and Banking. 6(1).
- Elbadry, A. (2018). Bank's financial stability and risk management. Journal of Islamic Accounting and Business Research. 9(2), 119-137.
- Gitman, L., Michael & Chad J. Zutter. (2012). Principle of Managerial finance. Person, Publishers, New york, 13th edition, P516.
- Yuanjuan, L.; Shishun, X. (2012). Effectiveness of China's Commercial Banks' Capital Adequacy Ratio Regulation a Case Study of the Listed Banks, Interdisciplinary Journal of contemporary Research in Business, UK, Vol. 4. No. 1, 58 - 68.

#### المصادر الإلكترونية:

- هيئة السوق المالية. (2022). التقرير السنوي لعام 2022. <https://cma.org.sa>
- هيئة السوق المالية. (2022). قواعد الكفاية المالية. <https://cma.org.sa>
- هيئة السوق المالية. (2024). لائحة مؤسسات السوق المالية. <https://cma.org.sa>
- هيئة السوق المالية: [https://cma.org.sa/Market/NEWS/Pages/CMA\\_N\\_3262.aspx](https://cma.org.sa/Market/NEWS/Pages/CMA_N_3262.aspx)